زخور: مرفأ بيروت غرد خارج السرب وحقق نتائج ايجابية في العام 2012

الثلاثاء 05 شباط 2013، آخر تحديث 14:04 ربى بوغادر

بقي مرفأ بيروت يغرد خارج سرب التراجعات التي طالت مختلف القطاعات الاقتصادية، محققا ظاهرة فريدة وارقاما ايجابية بدت واضحة من خلال نتائج الشحن العام والسيارات والحاويات والعائدات في العام 2012 هذا ما اكده رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور في مقابلة خاصة مع "النشرة الاقتصادية".

كيف تقييم نتائج حركة الملاحة في مرفأ بيروت في العام 2012؟

حقق مرفأ بيروت في العام 2012 نتائج ايجابية وسجل حركة جيدة وهذا المرفق البحري الخدماتي شكل نموذجاً استثنائياً، لأنه في الوقت الذي تشهد كل القطاعات الاقتصادية في البلاد تراجعاً متواصلاً بنشاطها، استطاع ان يحقق نمواً ملموساً بحركته ومجموع وارداته المالية.

وان الزيادة الجيدة في حركة البضائع والسيارات والحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي انعكست ايجاباً على المجموع العام للواردات المالية المتمثلة بالواردات الجمركية والضريبة .

ما هي نسبة الزيادة التي حققها مرفأ بيروت في العام الماضي مقارنة بالعام 2011؟

بلغ الوزن الإجمالي للبضائع المستوردة والمصدرة عبر مرفأ بيروت في العام 2012،7.229 مليون طن اي بارتفاع نسبته 9% عن العام 2011. وحققت حركة السيارات التي تداولها رقماً قياسياً فبلغ عددها 86194 سيارة بزيادة نسبتها 29 % . كما بلغت حركة الحاويات التي تعامل معها 1.041 مليون حاوية وبنمو نسبته 1 %.
مما مكن مرفأ بيروت للعام الثاني على التوالي من تجاوز حركة المليون حاوية سنوياَ والدخول في قائمة افضل 100 مرفأ في العالم ليحتل المركز 97 .

الى ماذا تعزو اسباب هذه الزيادة التي حققها مرفأ بيروت ؟

إذا كان مرفأ بيروت شذ عن القاعدة، فذلك يعود الى عدة اسباب لعل اهمها انعكاسات الاضطرابات الاقليمية خصوصا الاحداث الامنية التي تشهدها سوريا، الأمر الذي دفع الى رفع وتيرة استخدام المرفأ على اكثر من صعيد، خصوصا لجهة الاستيراد تلبية لاحتياجات الاسواق السورية، ولتصدير البضائع اللبنانية التي كانت تصدر برا عبر سوريا خاصة الى تركيا بسبب اغلاق الحدود السورية، ولاستيراد البضائع الى السوق اللبنانية والتي كانت تستورد برا عبر سوريا.

بالاضافة الى المخاطر الامنية التي يتعرض لها التصدير عبر البر بسبب الاضطرابات الامنية في المناطق المجاورة وهذه الاضطرابات ادت الى زيادة اجور العاملين في النقل البري والى زيادة رسوم التأمين مما ادى الى زيادة تكلفة النقل عبر البرّ والاستعاضة عنه بالنقل البحري.

كما ان العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا ادت الى زيادة استيراد البضائع الى لبنان حيث يقوم التاجر اللبناني بدوره الى تصديرها الى سوريا لسد النقص الموجود في الاسواق .

هل تتوقع استمرار مرفأ بيروت بتحقيق النتائج الجيدة بحركته ومجموع وارداته المالية في العام 2013؟

نأمل ان يستمر المرفأ بتحقيق هذه النتائج الايجابية في العام 2013 ونناشد المسؤولين الاتفاق والتخفيف من السجال السياسي الدائر في البلد والتوترات الامنية الذي نشهدها اليوم نظراً الى ان مرفأ بيروت هو واجهة الاقتصاد اللبناني ومن شأنه تحريك كافة القطاعات الاقتصادية.

كما نطالب المسؤولين ضبط الامن لان تدهور الاوضاع الامنية من شانه أن يقلب هذه النتائج رأساً على عقب.